

ما وراء الرقم (عصفور مهاجر يساوي لبنانياً في السبعين!)

في تحديد أكلاف هذا التسرب لم تكتفِ الدراسةُ الراقيةُ بذكر الأكلاف المباشرة والفوائد المضیعة الناجمة عن التسرب، خلافاً لما فعله تقريرُ البنك الدولي إزاء تسرب نفط الجية عام ٢٠٠٦، بل قدّرت أيضاً الخسارة الناجمة عن عدم استخدام السكان الأميركيين للنظام البيئي المتضرر بفعل التسرب. وقيمة عدم الاستخدام (nonuse value) تحاول أن تحدّد استعدادَ الناس لشراء موردٍ من الموارد بغض النظر عن قدرتهم على استعماله في الحاضر أو المستقبل؛ أي أنها تحاول أن تحدّد، مثلاً، مدى قيمة ساحل نظيفٍ بالنسبة إلى سكان بلدٍ لا يعتاشون منه ولكنهم لا يزالون يتمسكون بإمكانية زيارته يوماً ما في حياتهم. وعليه، يجري استطلاعٌ يُسأل فيه الناس عن مدى استعدادهم للإسهام في تمويل المشاريع الهادفة إلى منع حصول تسربٍ نفطيٍّ مُشابهٍ في المستقبل.

أيبدو ذلك أشبهً بنظريةٍ مجردة؟ لقد كانت دراسةُ تسرب نفط إكسون فالدرز الأميركي برئاسة حائزِ نوبل، وبمعية فريقٍ من ٢٢ اقتصادياً. والأهم أن عملية التقييم في الدراسة الأميركية أدت إلى تطوير خطوطٍ توجيهيةٍ حول استخدام الاستطلاعات في أحداث كهذه.

والسؤال الكبير هو: لماذا لم يُستخدم البنك الدولي نظام التقييم هذا الذي يُستخدم إزاء التسربات النفطية منذ كارثة تسرب إكسون فالدرز عام ١٩٨٩؟ لا شك في أن استخدام هذا التقييم، المعترف به في المحاكم القانونية، كان سيزيد الكلفة البيئية لتسرب الجية النفطية، ومن ثم سيزيد من قيمة ما ستطالب به الدولة اللبنانية إسرائيل على سبيل التعويض.

على أن التسرب النفطي لم يكن الأمر الأوحَد في التقرير الذي يشهد على أن ما يُستخدم في الولايات المتحدة (وفي بلدانٍ

تقدّر الكلفة الإجمالية للانحطاط البيئي في لبنان بسبب أعمال العداء [الإسرائيلية] عام ٢٠٠٦ ما بين ٥٢٦ و٩٣١ مليون دولار، أو ما معدّله ٧٢٩ مليوناً، أي حوالي ٢,٦٪ من الناتج القومي المحلي (GDP) في ذلك العام.^(١)

هذا ما يعلنه البنك الدولي في تقريره لعام ٢٠٠٦.

٧٢٩ مليون دولار.

ما وراء الرقم؟ الشيطانُ ليس في التفاصيل وحدها، بل في عملية الوصول إلى ذلك الرقم أيضاً. ذلك أن المنهجية التي استخدمها البنك الدولي في تقريره هذا أدت إلى رقمٍ منخفضٍ بشكلٍ مفتحٍ. وما أهمية فحص الرقم والعملية؟ الجواب هو أن ذلك يذكرنا بما تناولته من قبل، ألا وهو أهمية التفكير النقدي، والتفحص النقدي، وخطر الاعتماد المطلق على التقارير الخارجية.

في ما يلي مشكلتان بارزتان جداً (ولكنهما ليستا الوحيدتين) في التقرير المذكور.

١ - التسرب النفطي: عند تقييم كلفة أسوأ الجرائم البيئية المرتكبة ضد لبنان سُمعة - وأعني التسرب النفطي في منطقة الجية - يقدر البنك الدولي «أن الكلفة الإجمالية للدمار والتنظيف الناجمة عن التسرب النفطي هي ٢٠٣ مليون دولار». وقد حصل البنك الدولي على هذا الرقم عبر تخمين الفوائد المتوقعة لو لم يحصل التسرب النفطي ولا كلفة التنظيف بالتالي. ولكن أين الخل هنا؟

وما كان النموذج لما يعتبره اقتصاديو البيئة أنفسهم مرجعاً لا مفر منه، ألا وهو تسرب نفط إكسون فالدرز في خليج الأسكا سنة ١٩٨٩؟

❖ - أستاذة مساعدة في قسم العلوم في جامعة البلمند. لها أبحاثٌ ونشاطاتٌ كثيرة في مجال الدفاع عن الشعب العراقي (ولاسيما أثناء فترة العقوبات)، ومناهضة الاحتلال الصهيوني، وفضح دور الشركات الأميركية في تدمير الاقتصاد العراقي، والمقاومة المدنية ضدّ تبعات الغزو الصهيوني للبنان. عنوانها الإلكتروني: rania@ourwords.org، وعنوان مدوّنتها: www.greenresistance.wordpress.com

١ - "Economic Assessment of Environmental Degradation due to July 2006 Hostilities," Document of the World Bank, October 11, 2007, Report No. 39787-LB.

كثيرة أخرى) لا يُطبَّق في لبنان. وهنا نأتي إلى مسألة تقييم الحياة البشرية.

٢ - الحياة البشرية: كيف نحدّد كلفة الموت المبكّر أو المرض الناجمين عن القنابل العنقودية أو غير ذلك من المعدات غير المنفجرة أثناء الحرب الإسرائيلية عام ٢٠٠٦؟ كيف نُحدّد رقمًا للموت والجراح البشرية؟

مهما كان هذا السؤال مثيرًا للجدل، فثمة وسائل اقتصادية مقبولة لقياس ذلك. إلا أنّ البنك الدولي لم يستخدمها، وإنّما استخدم وسائل «خلاقّة»: فدمج بين وسيلتين مقبولتين في منهج الاقتصاد، ولكن بطريقة لم تكن تستند إلى علم اقتصاد صلب. وقد حدّد التقرير كلفة الضرر الشامل الذي أصاب الضحايا نتيجة للمعدات غير المنفجرة بما يتراوح بين ١٤ مليون دولار و١٠٩ ملايين دولار على امتداد سنتين.

هذا وقد استخدم البنك الدولي في تقريره الرقم ٢٣،٦٥٠ دولارًا ليكون «قيمة الحياة الإحصائية» سنويًا لحياة بشرية فُقدت. وبكلام آخر، فإنّ الرقم هو قيمة ما يُفترض أن تكون، كشخصٍ معافى، على استعدادٍ لدفعه لتجنّب خطر الموت المبكر.

والحق أنّ الرقم لا يعني في ذاته الشيء الكثير، وإنّما يكتسب معناه بمقارنته بأرقام أخرى. فلو أخذنا القيمة التي تُستخدمها «وكالة الحماية البيئية الأميركية» وكيفناها مع نسبة الناتج المحلي القومي في الولايات المتحدة إلى مثيله في لبنان، وجدنا أنّ القيمة المستخدمة في تقرير البنك الدولي ليست إلا ١٤٪ من الرقم الموازي لها في الولايات المتحدة. وبعبارة أخرى، فإنّ اللبناني المعافى يساوي ١٤٪ من نظيره الأميركي المعافى.

أكثر من ذلك: فبحسب المنهج «الخلاق» جدًّا المصمّم في التقرير المذكور، فإنّ قيمة شخص في السبعين قُتل بسبب لغم غير منفجر تساوي قيمة عصفور مهاجر قضى نتيجة للتسرّب النفطي! إذن، وبالعربي الفصيح، فإنّ عصفورًا مهاجرًا يساوي، بحسب تقرير البنك الدولي، لبنانيًا في السبعين؛ كما أنّ سبعة لبنانيين يساؤون، في المعدل، أميركيًا واحدًا!

وبالمناسبة، فإنّنا إذا استخدمنا القيمة التي تقدّمها الحكومة الأميركية، فإنّ المنهج أعلاه يُمكن أن يُستخدم للتعويض عن الأشخاص الـ ١٢٠٠ الذين قُتلوا في حرب تموز ٢٠٠٦، ويكون في مقدور الحكومة اللبنانية قانونيًا أن تُطالب إسرائيل بـ ١٤،١٤ بليون دولار عن الضحايا المباشرين فقط... وهذا عدا كلّ الأكاليف الأخرى الناجمة عن الحرب الإسرائيلية - الأميركية على لبنان.

في خضمّ الخطاب «السيادي» الذي يُغرق لبنان منذ ثلاثة أعوام، تمسّ الحاجة فعلاً إلى التفكير النقدي. فإذا كان لبنان يُرغب فعلاً في تأكيد سيادته، فإنّه لا يُمكن استخدام تقرير البنك الدولي وإنّ في معرّض حساب أكاليف الحرب الأميركية - الإسرائيلية الأخيرة على بيوته ومزارعه وشواطئه. وإنّما يجب إيجاد حسابات جديدة، مستندة إلى منهجيات دقيقة شاملة ومتّسقة، بما في ذلك حسابات التعويض عن القتلى والجرحى والمهجّرين. وبهذه المعلومات تحتاج الحكومة اللبنانية - أيّا كان الشكل الذي سترسو عليه في نهاية المطاف - إلى ملاحقة إسرائيل قضائيًا.

عام ٢٠٠٦ أوردت الأسوشياتد برس أنّ «لبنان يُحضّر إجراء قانونيًا لمقاضاة إسرائيل عن الأضرار الناجمة عن تسرّب نفطي هائل سببه قصف إسرائيلي لإحدى محطات الطاقة أثناء الأزمة الأخيرة. وقد يتخذ لبنان الإجراء القانوني ضدّ إسرائيل على مستويين: الأول في محكمة العدل الدولية في لاهاي، والثاني في الأمم المتحدة.» غير أنّ الحكومة اللبنانية لم تتقدّم رسميًا بهذه الدعوى القضائية حتى الآن، لا في محكمة الجرائم الدولية التي تقرّر الحكم في جرائم الحرب، ولا في محكمة العدل الدولية التي تقرّر الحكم في مجمل الدعاوى القضائية المرتبطة بالحرب. وبدلًا من أن تحمل الحكومة اللبنانية إسرائيل مسؤولية جرائمها، فإنّها تفضّل أن تسعى إلى الحصول على قروض إضافية. وبذلك، كما عبّر أحد الاقتصاديين، تزيد من الحد من استقلالها ومن إملاء انحيازاتها [السياسية] في المستقبل، وتُعطي لإسرائيل في الوقت نفسه شيكًا على بياض، مطلقه يدها في فرض سياساتها الإقليمية الطامعة. فالقروض الإضافية اللازمة لإعادة الإعمار والتنظيف ستُفرض ضغطًا أكبر على الاقتصاد اللبناني الهشّ لأنّها ستُرفع نسبة الديون إلى الناتج القومي المحلي إلى مستوياتٍ عليا جديدة - وهي أصلًا تتراوح اليوم بين ١٧٥ و٢٠٠٪ (وهي من أعلى المستويات في العالم). هذا من جهة. ومن جهة ثانية، فإنّ التعهّدات بتقديم القروض إلى لبنان، وهي تعهّدات تتمّ في مؤتمرات تُعقد في أثينا وستوكهولم وباريس وغيرها، إنّما هي بمثابة سياسة تأمين تضمّن لإسرائيل عدم محاسبتها أبد الدهر على فرض إرادتها على الآخرين عبر نشر الدم والتهجير والدمار والحصار والدمار البيئي.

بكلام آخر، على ما عبّر د. نورمن فنكستين بإيجاز بليغ، فإنّ تسوّلتمّ الفئات من طاولّة السيد، فسنعاملون كالشحاذين كما تستحقّون.

ولعلّ الحكومة تنتظر الحرب الإسرائيلية القادمة على لبنان قبل أن تطالب بحقوق شعبها المشروعة.

بيروت